ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستيرادات للعراق من تركيا للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

م. د. ياسمين علي حاجي صوفي
أ. م. د. بواري بورهان محمد
م. م. يسرى احسان صادق
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين- اربيل
Dr. Yasamin Ali Sofy
Asst. Prof. Dr. Bware Burhan Muhammad
Asst. Lect. Yusra Ehsan. Sadeq
yasamin.sofy@su.edu.krd
bware.muhamad@su.edu.krd
yusra.sadeq su.edu.krd

Measuring the Impact of some Economic Variable on the Volume of Iraq's Imports Turkey for the Period (2003-2023)

Abstract
This study examines the impact of certain economic variable such as GDP per capita, exchange rate, and inflation rate in Iraq on imports from Turkey during the period from 2003 to 2023. The study aims to measure and analyze the relationship between these variables and their effect on the volume of imports from Turkey, given the intertwined trade relations between Iraq and Turkey, especially in light of the economic and political changes that Iraq has experienced in recent years.The results of the analysis showed clear effects between the economic variables and the volume of imports. It was found that an increase in GDP per capita, measured by purchasing power parity, leads to an increase in the volume of imports. Additionally, the exchange rate has a positive effect on the value of imports. On the other hand, the results revealed that the inflation rate in Iraq negatively affect the volume of imports. The study recommended further research on other factors that may impact trade between Iraq and Turkey in the future.
Keywords: Imports, Per Capita GDP, Inflation Rate, Exchange Rate.

المستخلص
تتناول هذه الدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية بوصفه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الصرف ومعدل التضخم في العراق في الاستيرادات من تركيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣. حيث تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين هذه المتغيرات وتحليلها وبيان مدى تأثيرها في حجم الاستيرادات من تركيا نظراً للعلاقات التجارية المتشابكة بين العراق وتركيا، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في السنوات الأخيرة.أظهرت نتائج التحليل أن هناك تأثيرات واضحة بين المتغيرات الاقتصادية وحجم الاستيرادات، فقد تبين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات. كما أن تأثير معدل سعر الصرف إيجابياً في الاستيرادات. ومن جهة أخرى فقد بينت النتائج أن معدل التضخم في العراق يؤثر سلباً في حجم الاستيرادات. وقد أوصت الدراسة بمزيد من البحث في العوامل الأخرى التي قد تؤثر في التجارة بين العراق وتركيا في المستقبل.
الكلمات المفتاحية : الاستيرادات، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، معدل سعر الصرف.

المقدمة

تعد التجارة الدولية أحد أهم الركائز الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي لأي دولة، وتلعب دوراً محورياً في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول. ففي السنوات الأخيرة، أصبح ارتباط العراق التجاري بتركيا يشهد تزايداً ملحوظاً، مما يعكس تطوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وتركيا التي تعتبر من أبرز الدول المصدرة، نجحت في توسيع نطاق صادراتها لتشمل مجموعة واسعة من السلع الوسيطة والاستهلاكية. وتتأثر التجارة الدولية بمجموعة من العوامل الاقتصادية التي تشمل العوامل الداخلية والخارجية للدول. وفي حالة العراق، نجد أن المتغيرات الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل سعر الصرف، ومعدل التضخم، قد تلعب دور رئيسي في تحديد حجم الاستيرادات وقيمتها من الدول الأخرى، بما في ذلك تركيا. لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر هذه المتغيرات في الاستيرادات من تركيا خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣، من خلال استخدام أساليب التحليل القياسي.

أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة باختصار فيما يأتي :

١. **الأهمية الاقتصادية:** تسهم الدراسة في فهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر في التجارة بين العراق وتركيا، وهو ما يسهم في تحسين السياسات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

٢. **الأهمية السياسية :** تسهم الدراسة في تزويد صانعي السياسات في العراق بتحليل علمي ليساعدهم على اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى، وخاصة تركيا.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل حول ما هي علاقة بعض العوامل الاقتصادية بحجم الاستيرادات العراقية من تركيا؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١. تحليل أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حجم الاستيرادات من تركيا.

٢. دراسة تأثير معدل سعر الصرف في الاستيرادات.

٣. فحص العلاقة بين معدل التضخم في العراق وحجم الاستيرادات من تركيا.

فرضية الدراسة

: تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الصرف، ومعدل التضخم في العراق وحجم الاستيرادات.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الكمي (القياسي) لإجراء الدراسة، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لحجم الاستيرادات العراق من تركيا خلال المدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج (EViews 12).

حدود الدراسة

تشمل الدراسة زمانياً المدة بين ٢٠٠٣-٢٠٢٣. أما مكانياً تركز الدراسة على العراق كونها دولة مستوردة من تركيا.

هيكلية الدراسة

لغرض الوصول إلى هدف الدراسة، تم تقسيم الدراسة على محورين : الأول الدراسات السابقة والأطار النظري للدراسة، بينما تم تخصيص المحور الثاني بتوصيف وتحليل نتائج الانموذج القياسي المقدر لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستيرادات.

المحور الأول : الدراسات السابقة والاطار النظري للدراسة

أولاً : الدراسات السابقة

١-دراسة شريف غياط وجمال مساعدية، (٢٠٢١)، بعنوان " مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصادرات والاستيرادات-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٧. هدفت الدراسة الى التعرف لسعر الصرف والاحاطة بواقع الصادرات والاستيرادات الجزائرية والتقلبات التي طرأت

عليها خلال المدة (١٩٨٨-٢٠١٧) ، وعن مدى تأثر سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي، وباستخدام أنموذج قياسي بطريقة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغير التابع أي سعر الصرف والمتغيرات التوضيحية اي حجم الصادرات والاستيرادات، وأشارت الدراسة ايضاً بوجود الارتباط بين سعر الصرف والاستيرادات في الاجل القصير كان سلبياً. أما من ناحية القوة التفسيرية للانموذج اي معامل التحديد التي بلغت ٩٨٪.

٢-دراسة سيلين ايشيك مادن، عمر قحطان عبدالله الجبوري، (٢٠١٩)، المعنونة بـ "تحليل التجارة الخارجية بين تركيا والعراق باستخدام أنموذج الجاذبية". هدفت الدراسة الى تحليل حجم الاجمالي للاسيرادات والصادرات وحجم التجارة الخارجية لتركيا والعراق للمدة ١٩٩٠الى ٢٠١٦، باستخدام أنموذج الجاذبية. أخذت الدراسة حجم الصادرات والاستيرادات لتركيا والعراق والتجارة الخارجية كونه متغيراً تابعاً، واما المتغيرات المستقلة فكانت الحجم الاقتصادي لتركيا والعراق ودول أخرى، المسافة والمتغير الوهمي الحدود المشتركة وتشابه الحجم الاقتصادي. ولقد استنتجت الدراسة بان العراق وتركيا يميلان الى التجارة بشكل أكبر من الدول ذات الدخل المرتفع.

٣- دراسة (Nguyen, Nga Hong, Hat Dang, Loan Thi Kim & Cuong Quoc Khanh) (٢٠٢١)، بعنوان (The Impact of Exchange Rate on Exports and Imports: Empirical Evidence from Vietnam)، هدفت الدراسة الى تحديد تأثير سعر الصرف في الصادرات والاستيرادات بين فيتام والولايات المتحدة الامريكية في سياق الحرب التجارية، باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي الموزع(ARDL) لبيانات السلاسل الزمنية ما بين ٢٠١٠-٢٠٢٠، من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان الحرب التجارية تساعد على زيادة الميزان التجاري بنسبة (٠.٣٥٪)، على حين يزيد سعر الصرف من الميزان التجاري بنسبة (٠.١٩١٪) عندما تنخفض قيمة العملة الفيتنامية بنسبة (١٪) في الاجل الطويل، وفي الأجل القصير الذي يؤدي سعر الصرف الحقيقي الى انخفاض في الميزان التجاري.

٤- دراسة (Genc,Elif Guneren & Artar, Oksan Kibritici)، (٢٠١٤)، بعنوان (The Effect of Exchange Rates on Exports and Imports of Emerging Countries)، هدفت الدراسة الى تحديد تأثير أسعار الصرف في الاستيرادات، والتحقق في تأثير أسعار الصرف في الصادرات في الدول النامية أقتصادياً، باستخدام البيانات اللوحية (Panel Data) للمدة (١٩٨٥-٢٠١٢)، وقد استنتجت الدراسة بأن أسعار الصرف تؤثر بشكل وثيق في التجارة الدولية للدولة، ووجود علاقة تكامل المشترك بين أسعار الصرف الفعالة والصادرات والاستيرادات في الدول الناشئة على الأجل الطويل.

ثانياً: الأطار النظري

١- **<u>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita)</u>**إن مفهوم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس اقتصادي يستخدم لتحديد متوسط الدخل أو الانتاج الذي يحققه الفرد في دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما تكون سنة. وهذا المقياس يستخدم لمقارنة الرفاهية الاقتصادية للفرد في الدولة. ولكن هذا المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل للدخل بين الأفراد، ولا يوضح الفروقات في مستويات المعيشة أو معدلات الفقر داخل الدولة. أي ان مقياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس مقياساً كافياً أو دقيقاً لقياس التنمية الاقتصادية بشكل عام، فعلى الرغم من زيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي فقد لا تتحسن رفاهية الأفراد في مجالات مثل الصحة، الأمان، الحقوق المدنية، وعدم المساواة الاجتماعية وغيرها (Dedecek & Dudzich,2022:194). وتعتبر زيادة الدخل الحقيقي للفرد تطوراً في مستوى المعيشة الذي يرتبط بزيادة الإستهلاك من السلع والخدمات ومن ثم يؤدي إلى زيادة رفاهيته وعلى العكس من ذلك فان الانخفاض من مستوى الدخل يقلل من إستهلاكه من السلع والخدمات وبالتالي مستواه المعيشي ومن ثم مستوى رفاهيته (البياتي،٢٠٠١٧: ٢٥-٢٦).

وقد صنف البنك الدولي دول العالم يحسب دخل الفرد إلى تقيسمات متعددة وكالآتي (WorldBank.org:2025-3-9):

- **الدول ذات الدخل المرتفع** : الدول التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً بشكل ملحوظ، وغالباً ما يكون أعلى من (١٤,٠٠٥) دولاراً امريكياً سنوياً.
- **الدول ذات الدخل المنخفض** : الدول التي يكون فيها نصيب الفرد أقل من (١,١٤٥) دولاراً امريكياً سنوياً.
- **الدول ذات الدخل المتوسط** : تم تقسيمها على فئتين كالآتي :
- **الدخل المتوسط الأعلى** : دول يكون فيها نصيب الفرد بين (٤,٥١٦-١٤,٠٠٥) دولاراً امريكياً سنوياً.
- **الدخل المتوسط الأدنى** : دول يكون فيها نصيب الفرد بين (٤,٥١٥-١,١٤٦) دولاراً امريكياً سنوياً.

وهناك مؤشرات اخرى للتصنيف، ففي بعض حالات يتم تعديل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على وفق عوامل متعددة منها : التضخم و تعادل القوة الشرائية ((Purchasing Power Parity (PPP).

٢- **سعر الصرف (Exchange Rate)**يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة، سعر الصرف هو آلية لربط أسعار السلع والخدمات في السوق المحلي بأسعارها في الأسواق العالمية، مما يسهل عملية تسوية المعاملات التجارية الدولية (Hyman,1999). ويعبر سعر الصرف عن قيمة مبادلة العملة المحلية بعملة أخرى، أو عدد الواحدات من العملة الوطنية المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو العكس، أي عدد الوحدات من العملية الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وبذلك يمكن القول إن سعر الصرف يشكل جزءاً أساسياً في الاقتصاد، حيث يعكس نسبة مبادلة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة. وهو يعد مقياساً لعدد الوحدات من العملة الوطنية المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويؤثر بشكل كبير في التجارة الدولية والاقتصاد المحلي (نوري،٢٠٢٣: ١٤٤). وهناك ثلاثة أنواع من سعر الصرف، الأول: سعر الصرف الاسمي الذي يستخدم لتمثيل قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، ويمكن ان يحسب أيضاً بالعكس، ويتضمن هذا النوع من نوعين رئيسين وهما **سعر الصرف الرسمي** الذي يتم تحديده من قبل البنك المركزي أو السلطات النقدية للدولة، وهو السعر المعتمد في المعاملات الرسمية والتجارية. **وسعر الصرف الموازي**، الذي يتم تحديده في الأسواق غير الرسمية، وغالباً ما يكون له تقلبات أكبر مقارنة بالسعر الرسمي. وبشكل عام يستخدم سعر الصرف الأسمي كأداة لتحديد التكلفة الحقيقية للتبادلات التجارية والمالية بين البلدان، ويؤثر بشكل كبير في التجارة الدولية، الاقتصاد المحلي، والقدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية (اويابة وخليل،٢٠١٨: ١٦٤). ثانياً : سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يعكس عدد الوحدات من السلع الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعد هذا النوع من السعر من المؤشرات المهمة التي تساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، مثل تحديد مدى تنافسية الاستيرادات والصادرات، وتأثير التقلبات في العملة في النشاط الاقتصادي. كما يؤثر في قرارات الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية، حيث تسهم التغيرات في سعر الصرف الحقيقي في تحديد أسعار السلع والخدمات مقارنة بالأسواق الأخرى (جامع،٢٠٢٠: ١٢٢). أما نوع الثالث فهو سعر الصرف الفعلي، ويعبر عن المؤشرات الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة معينة بالنسبة لعملات أخرى خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر مقياساً مهماً لتحديد مدى تأثير التغيرات في أسعار العملات في التجارة الدولية والاقتصاد بشكل عام (بورحلة،٢٠٢٣: ٢٦٨).

٣-**التضخم (Inflation)**التضخم هو عملية الأرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، وبذلك يعتبر التضخم انخفاضاً مستمراً في القيمة الحقيقية للنقود، حيث يفقد المال قدرته على شراء الكمية نفسها من السلع والخدمات بمرور الوقت. ويحدث التضخم بشكل رئيس نتيجة لفائض الطلب الذي يتجاوز قدرة العرض في الاقتصاد، هذا الفائض في الطلب يمكن أن يكون ناتجاً عن زيادة في الإنفاق الحكومي أو ارتفاع في الاستهلاك أو الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار نتيجة لعدم قدرة العرض على تلبية الطلب المتزايد (صاحب وعلي،٢٠٢٣: ٦٠). وان التضخم يمارس تأثيراً سلبياً في ميزان المدفوعات من خلال تقليص القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الميل للاستيراد. يتسبب التضخم في انخفاض القدرة على التصدير بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية، مما يجعل السلع المحلية أقل تنافسية مقارنة بالسلع الأجنبية. وفي الوقت ذاته، يؤدي التضخم إلى زيادة الميل الحدي للاستيراد، حيث تصبح المنتجات الأجنبية أرخص نسبياً مقارنة بالمنتجات المحلية، مما يشجع على زيادة الطلب على السلع المستوردة. هذا الأمر يؤدي في النهاية إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة حجم الاستيرادات مقارنة بالصادرات (الكرعاوي وآخرون،٢٠٢٤: ٣٢٥).

٤-**الاستيرادات (Import)**الاستيرادات تشير إلى السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خارج البلد ويتم إستهلاكها داخله. أي أن الاستيرادات تعكس ضعف الدولة في تلبية احتياجاتها المحلية، مما يجعلها تعتمد على الدول الأجنبية. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى خروج العملة المحلية وضعف الميزان التجاري، مما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي (Bakari & Mabrouki,2017:68). ومع ذلك في بعض الحالات، يعتبر الاستيرادات من معايير قياس التطور الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية، حيث تسهم في زيادة الدخل القومي بتوفير السلع الإنتاجية الاستهلاكية التي تدعم النمو والتنمية من خلال مساهمته في تعزيز الاستثمارات وتحسينها. ومع ذلك، فإن الاستيرادات قد تؤثر سلباً في الصناعة المحلية بسبب المنافسة مع السلع المستوردة الأرخص والأعلى جودة (قاسم،٢٠٢٠: ٤٦٦).يتم تحديد الطلب على الاستيرادات من خلال مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، تشمل هذه العوامل غالباً أسعار الصرف، الأسعار النسبية، النشاط الاقتصادي، الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية، تكاليف الإنتاج والعمل، فضلاً عن الظروف السياسية. ومع ذلك تعد الأسعار النسبية والدخل الحقيقي من العوامل الرئيسة التي تؤثر بشكل كبير في

الطلب على الاستيرادات. فإن زيادة النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة في الاستيرادات، وذلك لأن الدخل الحقيقي المرتفع يعزز من الاستهلاك، مما يعزز الطلب على السلع المستوردة (Ugur,2008:55).

المحور الثاني : قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستيرادات للعراق من تركيا للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

أولاً: صياغة أنموذج المقدر

يمكن صياغة الأنموذج القياسي المقدر للدراسة، وذلك بإجراء انحدار حجم الاستيرادات (IMP) بوصفه متغيراً تابعاً على بعض من المتغيرات التوضيحية باستخدام أنموذج (ARDL) الانحدار الذاتي الابطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag) من خلال البيانات المتوفرة خلال المدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠٢٣)، وتم تقسيم بيانات المدة إلى نصف سنوية، وذلك لتوسيع حجم العينة بشكل أكبر من أجل الحصول على تقديرات أكثر دقة ونتائج أكثر موضوعية وعلى النحو التالي :

$$\mathrm{IMP} = \mathrm{f}(PPPGDP, \mathrm{IFR}, \mathrm{ER})$$

$$\Delta \mathrm{IMP}_{it} = a_0 + \beta_1 PPPGDP_{t-1} + \beta_2 \mathrm{IFR}_{t-1} + \beta_3 \mathrm{ER}_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta \mathrm{PPPGDP}_{it-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta \mathrm{IFR}_{it-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_3 \Delta \mathrm{ER}_{it-i} + u_{it}$$

إذ إن :a_0 تمثل المقدار الثابت (intercept) ، β_1 ، ..... ، β_3 تمثل معاملات الأثر في الأجل الطويل. u_i : يمثل قيم حدّ الخطأ للأنموذج المقدر. (IMP): يمثل حجم الاستيرادات للعراق من تركيا، وهو يمثل المتغير التابع.($PPPGDP$) : معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي في العراق ، المقاسة بتعادل القوة الشرائية، وهو يمثل المتغير التوضيحي.(IFR) : معدل التضخم في العراق، وهو يمثل المتغير التوضيحي.(ER) : معدل سعر الصرف العراقي مقابل الدولار الامريكي، وهو يمثل المتغير التوضيحي.γ_1 ، γ_2 ، γ_3 : تمثل معاملات الأثر في الأجل القصير. قبل تقدير الأنموذج القياسي، لابد أولاً من إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root) والتكامل المشترك (Cointegration)، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي :

١- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية – جذر الوحدة (Unit Root) (UR)**يتم معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة ام لا للمتغيرات قيد الدراسة، وذلك بالاعتماد على كل من الاختبارين ديكي فولر الموسع ((ADF) Augmented Dickey – Fuller) و فليبس بيرون ((PP)Phillips Perron test statistic). فيمكن تفسير وتحليل النتائج التي تم استخراجها في الجدول (١)، إذ تبين في اختباريين بإن كل متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة الاولى I(1). وعلى هذا الأساس نستنتج أن أنموذج (ARDL) هو الأنسب لقياس أثر بعض المتغيرات في حجم الاستيرادات للعراق من تركيا للمدة (٢٠٠٣ -٢٠٢٣)**الجدول (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة (UR) للبيانات المستخدمة في التحليل عند المستوى وبعد أخذ الفرق الأول لعينة الدراسة بطريقة (ADF) و (PP)**

ADF At first Difference			ADF At Level			المتغيرات
None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
-6.436	-6.250	-6.470	-0.780	-3.680	-3.383	**IMP**
0.0000	0.0004	0.0000	0.3654	0.0494	0.0243	**Prob**
-4.274	-5.123	-4.152	-0.956	-2.447	-1.786	**ER**
0.0002	0.0036	0.0051	0.2911	0.3471	0.3351	**Prob**
-5.053	-5.749	-5.284	-2.952	-1.300	-2.472	**IFR**
0.0000	0.013	0.0006	0.0056	0.8541	0.1380	**Prob**
-6.2449	-6.4104	-6.3880	0.7196	-2.4518	-2.5792	**PPPGDP**
0.0000	0.0000	0.0000	0.8868	0.3491	0.1161	**Prob**
PP At first Difference			**PP At Level**			**المتغيرات**
None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
-8.915	-11.378	-10.901	-0.358	-4.238	-3.347	**IMP**
0.0000	0.0000	0.0000	0.5427	0.0166	0.0261	**Prob**
-6.481	-13.417	-6.244	-1.494	-4.720	-4.683	**ER**
0.0000	0.0000	0.0000	0.1231	0.0065	0.0015	**Prob**

-3.142	-3.235	-3.097	-2.029	-1.652	-1.686	**IFR**
0.0035	0.0023	0.0001	0.0432	0.7340	0.4224	**Prob**
-6.2774	-6.4272	-6.4032	0.6492	-2.7851	-2.5920	**PPPGDP**
0.0000	0.0000	0.0000	0.8525	0.2879	0.1028	**Prob**

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

٢- **اختبار التكامل المشترك ((Cointegration(CI))** لكي يسمح باجراء تقدير الأنموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويمكن إجراء اختبار (CI) باستخدام طرائق عديدة. فقد تم اجراء اختبار الحدود (F- Bound test) أو ما يسمى باختبار (F) المدرجة نتائجه في الجدول (٢). وعلى وفق نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (F- Bound test) فقد بلغت قيمة الاحصائية لاختبار (F-Statistic) المحتسبة (١٦.٩٢٦) وهي اكبرمن الحدود العليا الجدولية للقيم الاحصائية عند مستوى المعنوية (٥٪) البالغة (٣.٢٩). ومن هذا يتضح لنا وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الأنموذج، أى علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (٢) نتائج اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.92642	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

ثانياً : تحليل نتائج الأنموذج (ARDL):

١ - تحليل النتائج في الاجل القصير: يمكن تفسير النتائج بالشكل الآتي :

- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي** (PPPGDP) : تشير النتائج الموضحة في الجدول (٣) إلى أن هذا المتغير يلعب دوراً إيجابياً في تحديد حجم استيرادات العراق من السلع التركية على المدى القصير، تشير هذه النتائج إلى أن أي زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي المقاس باستخدام تعادل القوة الشرائية (PPP) بنسبة (١٪) تؤدي إلى زيادة في حجم الاستيرادات بمقدار (٩٠٥.٣٣) وحدة، هذه النتيجة تتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن زيادة الدخل الفردي يعزز القدرة الشرائية للمستهلكين وبالتالي يعزز الطلب على السلع. - **معدل التضخم** (IFR) : **على** وفق النتائج التي تم الحصول عليها، فان لهذا المتغير تأثيراً سلبياً في حجم الاستيرادات، حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم في العراق إلى انخفاض في حجم الاستيرادات من تركيا. تشير النتائج إلى أن زيادة معدل التضخم بنسبة (١٪) تؤدي إلى تقليص حجم استيرادات العراق من السلع التركية بمقدار (٢٨٢٦١.٤٢) وحدة.- **معدل سعر الصرف** (ER) : بالنظر الى النتائج الموضحة في الجدول (٣)، يبدو أن لهذ المتغير تأثيراً إيجابياً في حجم الاستيرادات للعراق من تركيا. فعندما يرتفع معدل سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، من المرجح أن يزيد حجم الاستيرادات. حيث تشير النتائج إلى أن زيادة معدل سعر الصرف بنسبة (١٪) تؤدي إلى زيادة حجم استيرادات العراق من السلع التركية بمقدار (٣٨٥٢.١٥٧) وحدة.الجدول (٣) نتائج لانموذج في الأجل القصير

Dependent Variable: IMP				
Method: ARDL				
Date: 02/27/25 Time: 23:15				
Sample (adjusted): 2003S2 2023S2				
Included observations: 41 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): PPPGDP IFR ER				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 8				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

IMP(-1)	0.810974	0.063316	12.80841	0.0000
PPPGDP	905.3384	121.4767	7.452776	0.0000
PPPGDP(-1)	-579.6045	148.2762	-3.908951	0.0004
IFR	-28261.42	15597.46	-1.811924	0.0788
ER	3852.157	1610.342	2.392137	0.0224
ER(-1)	-2645.612	1374.242	-1.925143	0.0626
C	-3365333.	1793195.	-1.876724	0.0٤٩٤
R-squared	0.970894	Mean dependent var		7869714.
Adjusted R-squared	0.965757	S.D. dependent var		3926248.
S.E. of regression	726544.2	Akaike info criterion		29.98424
Sum squared resid	1.79E+13	Schwarz criterion		30.27680
Log likelihood	-607.6769	Hannan-Quinn criter.		30.09077
F-statistic	189.0218	Durbin-Watson stat		2.438996
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

٢- تحليل النتائج في الأجل الطويل: من خلال لبجدول (٤) يلحظ بأن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)* جأءت قيمته سالبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة (٠.١٨٩٠٢-)، وبما أن له تأثيراً معنوياً في حجم الاستيرادات وهو المتغير التابع على وفق قيمة (t) المحسوبة (٤.٢٠٩٥-) وبقيمة احتمالية أقل من ٥٪، كما يظهر في الجدول (٤)، عليه نستنتج وجود علاقة توازنية للفترة طويلة الأجل بين المتغير التابع الممثل بحجم الاستيرادات وكل من متغيرات التوضيحية، كما يوجد تكامل مشترك بين حجم الاستيرادات ومتغيرات التوضيحية. وبالنسبة لقيمة المعامل يظهر وجود نوع من البطء في وصول حجم الاستيرادات إلى القيمة التوازنية، وقد يرجع ذلك إلى تجزئة البيانات السنوية إلى بيانات نصف السنوية.الجدول (4) نتائج الأنموذج في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PPPGDP	1723.227	433.4500	3.975607	0.0003
IFR	-149511.0	58572.94	-2.552562	0.0154
ER	6382.974	5399.685	3.182101	0.0354
C	-٣٣٦٥٣٣	١٧٩٣١٩٥.	-١.٨٧٦٧٢٤	0.0494
CointEq(-1)*	-0.189026	0.044904	-4.209592	0.0002

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

ثالثاً : المعايير الاحصائية :

١- **اختبار (t):** بالنظر إلى الجدول (٣)، إذ تبين بأن قيمة (t) المحسوبة لكل من معاملات (PPPGDP) و(ER) البالغة (7.45) و(2.39) على التوالي أكبر من قيمة الجدولية البالغة (٢.٣٥) لمستوى معنوي ٥٪، لذلك نرفض فرضية العدم التي تذكر بأن قيمة معامل المتغير التوضيحي موضوع الاختبار مساوية للصفر، أي ليس له تأثير معنوي في تغير المتغير التابع، ونقبل فرضية البديلة التي تذكر بأن للمتغير تأثيراً معنوياً في المتغير التابع، عليه نستنتج بأن لهذه المتغيرات تأثيراً معنوياً في التغيرات الحاصلة في حجم الاستيرادات لمستوى معنوي ٥٪، وليس لمتغير (IFR) تأثير معنوي إحصائي لهذا المستوى المعنوية. هذا بالنسبة إلى الأجل القصير، أما في الأجل الطويل نجد بأن جميع متغيرات الدراسة معنوية لمستوى معنوية ٥٪.

٢-**اختبار F:** بما أن قيمة F المحسوبة البالغة (١٨٩.٠٢) أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣.٢٤) ولمستوى معنوي أفضل بكثير من 1% وباحتمال قريب من الصفر. عليه نرفض فرضية العدم القائلة بأن معاملات المتغيرات التوضيحية مساوية للصفر، أي ليس لمتغيرات التوضيحية أي تأثير في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. ونستنتج بأن لتلك المتغيرات معاً تأثيراً معنوياً في التغيرات الحاصلة في الاستيرادات للعينة. كما أن ارتفاع قيمة (F) المحسوبة يشير إلى جودة توفيق الأنموذج المقدر.

٣-اختبار معامل التحديد المعدل (R^2):إن قيمة التحديد (R^2) للأنموذج عالية، إذ بلغت (٠.٩٧)، وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) والبالغة (٠.٩٦)، هذه النتيجة تشير إلى أن حوالي (٩٦.٥٪) من التغيرات الحاصلة في الاسيرادات تعزى إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات التوضيحية، مما يدل على جودة الأنموذج وحسن التقدير.

رابعاً: المعايير القياسية:

١-اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التوضيحية (Multicollinearity)بالنظر إلى الجدول (٥) المدرج فيه قيم مؤشر (VIF) للمحددات المتضمنة في أنموذج (ARDL) المقدر، يمكن القول بان هذا الأنموذج لا يعاني من مشكلة (Multicollinearity) وذلك لأن أعلى قيمة لمؤشر (VIF) بلغت (7.60)، وهي أقل من (10).**الجدول (٥) نتائج اختبار (VIF)**

Variance Inflation Factors
Date: 02/27/25 Time: 23:17
Sample: 2003S1 2023S2
Included observations: 41

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
IMP(-1)	0.004009	22.73649	4.851659
PPPGDP	14756.58	159.1049	4.464122
PPPGDP(-1)	21985.83	230.2950	7.608431
IFR	2.43E+08	6.302918	4.078945
ER	2593201.	331.2173	4.827880
ER(-1)	1888541.	247.9171	4.869486
C	3.22E+12	249.7555	NA

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

٢-اختبار عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity) لقيم البواقيبالنظر إلى الجدول (٦) المدرج فيه اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) تشير إلى أن (F-statistic) تساوي (٠.٨١٤٨) وباحتمالية تساوي (٠.٥٦٦٠) وهي قيمة أكبر من مستوى معنوية (٥٪) مما يؤكد قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً، أي ان الأنموذج لايعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين.**الجدول (٦) نتائج اختبار عدم تجانس التباين**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.814832	Prob. F(6,34)		0.5660
Obs*R-squared	5.154383	Prob. Chi-Square(6)		0.5242
Scaled explained SS	4.780939	Prob. Chi-Square(6)		0.5722

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

٣-اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) لقيم البواقي على وفق اختبار (LM) لاختبار الارتباط الذاتي لقيم البواقي حيث تشير نتائج التقدير المدرجة في الجدول (٧) بأن للقيمة المتخلفة للبواقي للأنموذج المقدر تأثير غير معنوي احصائياً (F-statistic) التي بلغت قيمتها (١.٩٠٣٥) وباحتمالية مساوية (٠.١٦٥٥) وهي أكبر من مستوى معنوية (٥٪)، وهذا يؤكد على عدم وجود الارتباط الذاتي لقيم البواقي لانموذج المقدر.**الجدول (٧) نتائج اختبار الارتباط الذاتي**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.903558	Prob. F(2,32)	0.1655
Obs*R-squared	4.359238	Prob. Chi-Square(2)	0.1131

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

٤-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality إن الاختبار المستخدم هو اختبار (Jarque-Bera (JB)، على وفق هذا الاختبار وبما أن قيمة إحصاءة (JB) المحسوبة للأنموذج بلغت (١.١٠٨٤٨)، كما يظهر في الجدول (٨) أقل من قيمة (χ^2) الجدولية البالغة (2.61)، عليه

نتمكن من قبول فرضية العدم القائلة بأن قيم البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.الجدول (٨) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لقيم حد الخطأ للأنموذج المقدر

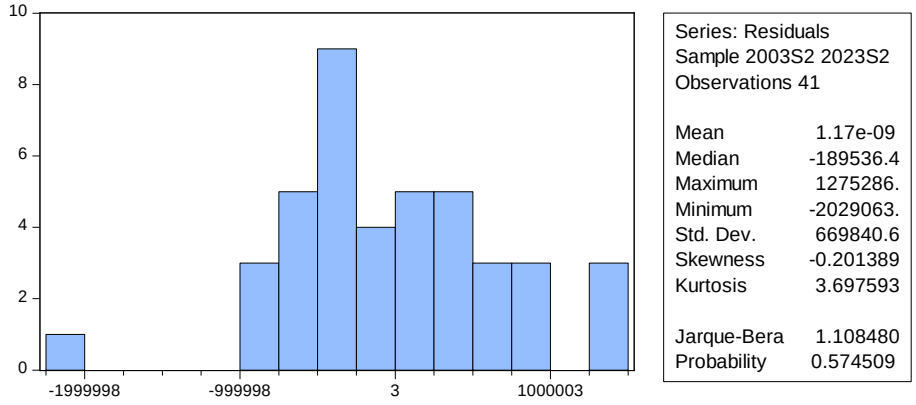

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13

٥-اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأنموذج :للتأكد من أن الأنموذج صالح للتنبؤ، وان البيانات الداخلة في أنموذج خالية من وجود تغيرات هيكلية عبر الزمن، يتم إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات الأنموذج، فقد استخدام اختبارين هما اختبار التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) كما هو موضح في أدناه :

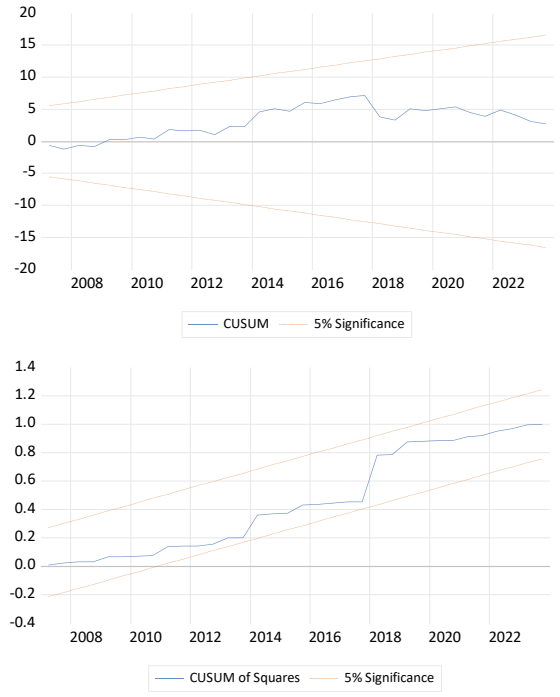

الشكل (١) تقدير المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقيالمصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) وباستخدام برنامج EViews 13 يلحظ من خلال الشكلين أعلاه، أن كل من منحنى (CUSUM) و (CUSUM of Squares) يقعان داخل مجال الثقة (منطقة القبول)، عند مستوى معنوية (٥٪)، مما يؤكد على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة.

الاستنتاجات

١- ان متغيرات الدراسة الداخلة في أنموذج القياسي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الصرف، ومعدل التضخم) حسب اختبارات ديكي فولر وفليبس بيرون وجدت مستقرين عند أخذ فرق الأول في البيانات السلاسل الزمنية.

٢- أظهرت نتائج أختبار الحدود على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الاستيرادات والمتغيرات التوضيحية خلال مدة الدراسة.

٣- أظهرت النتائج لاختبار معامل التحديد (R^2) للانموذج نسبة عالية بلغت (٩٧٪)، اما معامل تحديد المعدل ($\bar{R}^2$) للأنموذج الذي بلغ حوالي (٩٦٪) وهي نسبة مرتفعة، مما يشير إلى أن الأنموذج ذات مقدرة تفسيرية عالية، بمعنى وجود علاقة قوية بين المتغير التابع (حجم الاسيرادات) والمتغيرات التوضيحية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، معدل سعر الصرف و معدل التضخم).

٤- أظهرت النتائج بوجود علاقة طردية بين حجم الاستيرادات العراق من تركيا وكل من معدل سعر الصرف ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية (PPP)، ووجود علاقة عكسية بين حجم الاستيرادات ومعدل التضخم في العراق.

٥- تواصلاً مع ما تم استنتاجه أعلاه فانه مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي، يزداد الطلب على السلع والخدمات. الا ان ضعف مرونة الانتاج المحلي وعدم قدرته على الاستجابة الكافية لهذا الطلب المتزايد، يؤدي الى ضغوط تضخمية وارتفاع في المستوى العام للاسعار.

٦- وتواصلاً ما جاء في اعلاه، فمن جهة أخرى، فان تلبية هذا الطلب المتزايد يتطلب زيادة في حجم الاستيرادات، خاصة في ظل محدودية الانتاج المحلي لبعض السلع. ونظراً للعلاقات التجارية المتشابكة بين العراق وتركيا، فضلاً عن القرب الجغرافي والتكاليف المنخفضة نسبياً، فقد أدى ذلك إلى زيادة في حجم الاستيرادات العراقية من تركيا.

٧- أظهرت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأنموذج أن هناك استقرارية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل عند مستوى المعنوي ٥٪.

المقترحات

١-من الضروري أن تقوم الحكومة والقطاع الخاص بأتخاذ خطوات استراتيجية لتعزيز الانتاج المحلي، بحيث يصبح قادراً على منافسة السلع المستوردة. هذا يتطلب تحسين كفاءة الانتاج المحلي من خلال الاستثمارات في التكنولوجيا، وتطوير المهارات المحلية، وتحفيز الابتكار والابداع.

٢-من الضروري أن تتبني السياسات الاقتصادية استراتيجية ترشيد الاستيراد بحيث يتم توجيه الاستيرادات نحو السلع التي تسهم بشكل مباشر في تعزيز وتطوير القطاعات الانتاجية المحلية، بدلاً من التركيز على استيراد السلع الاستهلاكية التي لا تسهم في تطوير البنية الاقتصادية.

٣-توجيه الجهود نحو دعم القطاع الزراعي لما لهذا القطاع من دور كبير في توفير اغلب السلع الغذائية للمستهلك، وتوفير الحماية التجارية لمنتجاتهم المحلية امام الاستيرادات الخارجية.

٤-تشجيع الاستهلاك المنتج المحلي من خلال دعم الصناعات الغذائية وتحسين جودة المنتجات المحلية والاستفادة من تقدم التكنولوجي.

٥-زيادة الاهتمام بتطوير القطاعات الاخرى غير النفطية، مع التركيز بشكل خاص على القطاع الصناعي، الذي يعتبر الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنظيم برنامج معين يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذا القطاع، فعلى الحكومة توفير بيئة مواتية لدعم الصناعات المحلية، مثل تقديم حوافز ضريبية، أو تسهيل الوصول إلى التمويل، أو تبني سياسات تحفيزية للقطاع الصناعي.

المصادر:

١-ابراهيم، عدي طايس، وعيسى، سعد صالح، (٢٠٢١)، "قياس اثر الصادرات التركية على النمو الاقتصادي العراق انموذجاً للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٩) باستخدام نموذج Var، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٤/ج٢.

٢-اويابة، صالح، و خليل، عبدالرزاق، (٢٠١٨)، "اثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٦" مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ١٥، العدد ٠٢، ص ص ١٦١-١٨٠.

٣-بورحلة، زهرة، (٢٠٢٣)، " اثر الصادرات والاستيرادات على تقلبات سعر الصرف في الجزائر-دراسة قياسية (١٩٩٠-٢٠٢١)" مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد ٠٨، العدد ٠٢، ص ص ٢٦٥-٢٨٠.

٤-البياتي، برهان شياع مرعي حسن، (٢٠١٧)، "اثر الخدمات الصحية على التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٥-جامع، صالح احمد علي، (٢٠٢٠) "اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٨)"، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد ٠٧، العدد ٢، ص ص ١١٨-١٣٩.

٦-سيلين، ايشيك مادن، عمر، قحطان عبدالله الجبوري، (٢٠١٩)، "تحليل التجارة الخارجية بين تركيا والعراق باستخدام نموذج الجاذبية"، مجلة ابحاث العلوم الاجتماعية، المجلد (١٤)، العدد (١)، تركيا.

٧-شريف، غياط وجمال مساعدية، (٢٠٢١)، " مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصادرات والاستيرادات-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٧، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، المجلد (٧) العدد (٢).

٨-صاحب، ميامي صلال، وعلي، نور الهدى حسين، (٢٠٢٣)، " تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٩، العدد ٢، ص ص ٥٥-٧٦.

٩-قاسم، خلات شكري، (٢٠٢٠)، "اثر مكونات الاستيرادات على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للمدة (١٩٩١-٢٠١٨)"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد ٨، العدد ٣، ص ص ٤٦٥-٤٧٧.

١٠-الكرعاوي، مقداد جاسم عبد، البدري، باسم حازم، وحسن، طيبة خلف، (٢٠٢٤)، تحليل اقتصادي لقاس التضخم المستورد في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى، ص ص ٣٢٣-٣٣٣.

١١-نوري، غريب جعفر، (٢٠٢٤)، "دور السياسة النقدية في علاج الاختلال لميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل.

1-Bakari, Sayef, & Mabrouki, Mohamed, (2017), "Impact of Exports and Imports on Economic Growth: new Evidence from Panama", Journal of Smart Economic Growth, Volume 2, Number 1, pp 67-79.

2-Dedecek, Radek, & Dudzich, Viktar, (2022), "Exploring the limitations of GDP per capita as an indicator of economic development : a cross-country perspective", Review of Economic Perspective, Volume 22, Issue 3, pp 193-217.

3-Genc, Elif Guneren & Artar, Oksan Kibritici, (٢٠١٤), "The Effect of Exchange Rates on Exports and Imports of Emerging Countries", European Scientific Journal, Vol 10, No13,pp128-141.

4-Hyman, David N (1999). Economics. Fourth Edition North Coralline State University.

5-Nguyen, Nga Hong, Hat Dang, Loan Thi Kim & Cuong Quoc Khanh, (٢٠٢١), "The Impact of Exchange Rate on Exports and Imports: Empirical Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 8 No 5, pp61-68.

6-Ugur, Ahmed, (2008), " Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis", Journal of Economic and Business, Vol XI, No 1 & No 2, pp 54-75.